الأمم المتحدة

E/CN.5/2012/NGO/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من مركز هاورد للأسرة والدين والمجتمع، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2012/1.

121211 121211 11-60057 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يشيد مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع بأن الموضوع ذا الأولوية المتخذ للدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية هو موضوع القضاء على الفقر. وهو يشيد باللجنة أيضا وهي تسير قدما في استعراضها لخطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، بما فيها الأسر، وفي استعراضها لتقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للاحتفال على جميع المستويات بالذكرى السنوية العشرين لإعلان السنة الدولية للأسرة (A/66/62 - E/2011/4).

ونحن على اقتناع بأن الحلول المُثلى للقضاء على الفقر لن تصبح ممكنة إلا بإدراك الدور الأساسي الذي تؤديه الأسرة في جميع الجهود المبذولة في هذا السبيل. وفي عام ٢٠٠٤، الذي شهد الذكرى السنوية العاشرة لإعلان السنة الدولية للأسرة، أعلن الأمين العام كوفي عنان أن الأسر لديها إمكانيات كبيرة، وإن لم تكن مستغلة في كثير من الحالات، للمساهمة في التنمية الوطنية وفي تحقيق الأهداف الرئيسية لكل مجتمع من المجتمعات وللأمم المتحدة أيضا، بما فيها القضاء على الفقر وإقامة مجتمعات تتمتع بالعدالة والاستقرار والأمن (انظر A/59/176). وأعلن الأمين العام في عام ٢٠٠٤ أيضا أن الأسرة شريك بالغ الأهمية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف العديدة الأخرى التي حددها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي (انظر A/59/PV.67).

وفي عام ٢٠٠٤، كذلك، وُضّحت أهمية الأسرة بالنسبة للتنمية من جانب أعضاء الاتحاد الأفريقي، وذلك في سياق خطة عمل الاتحاد بشأن الأسرة في أفريقيا. ففي تلك الوثيقة، تم التأكيد على أنه، في أفريقيا، نتيجة لتعدد الأدوار والوظائف التي تضطلع بها الأسرة، فإن مركزية مكانة الأسرة في المجتمع وتفردها وعدم إمكان الاستغناء عنها أمور لا ريب فيها. فعلى مدار الأجيال، ظلت الأسرة مصدرا قويا للتوجيه والدعم، توفر لأفرادها بوضعها ذاك دائرة واسعة من الأقارب الذين يمكنهم الاعتماد عليهم عند الحاجة. وفي أوقات الأزمات والبطالة والمرض والفقر وكبر السن والحزن على موت الأقارب، يعتمد معظم الناس على الأسرة باعتبارها المصدر الرئيسي للدعم المادي والاجتماعي والعاطفي وللضمان الاجتماعي. ومن ثمّ فإن الشبكة الأسرية الأفريقية هي الآلية الأساسية لمجابهة الخطوب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة.

وبالنسبة إلى الاتحاد الأفريقي، لا تزال الأسرة هي المعيار الأساسي لنجاح التنمية بجميع مناحيها. والإقرار بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية الأولى للمجتمع، وبأنها وحدة دينامية تشارك في عملية متراكبة لتنمية الفرد والجماعة، هو ما يبرر ضرورة وضع الأسرة

الأفريقية في مكانة القلب من المجتمع، ومن ثم يلزم تعزيزها بوصفها جزءا من عملية التنمية الأفريقية. وما برحت الأسرة تؤدي دورا حاسما في التنمية في أفريقيا، حيث إن الجهود الإنمائية المرتكزة إلى الأسرة تشكل ضرورة لازمة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة. ولا بد من إحلال الأسرة الأفريقية في الوضع المناسب لأداء دورها الحاسم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

بيد أن الدور المحوري للأسرة في التنمية ليس أمرا تختص به أفريقيا دون غيرها. فقد تساءلت ماريا صوفيا أغوير، الأستاذ المساعد بقسم الأعمال التجارية والاقتصاد في الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، عما إن كانت الأسرة مهمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وتقول في إجابتها على هذا السؤال إن البيانات المستمدة من شتى البلدان ومن مختلف الدراسات العلمية تشير بوضوح إلى أن الأسرة ينبغي أن تكون هي النقطة المرجعية إذا أريد تحقيق التنمية المستدامة. وليس هذا بسبب أن الأسرة تمثل مشكلة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، بل لأنها هي الحل. فالأسرة هي التي يحدث داخلها إما التشجيع والإثراء وإما التعويق للإمكانات البشرية والأخلاقية والاجتماعية، التي تشكل كلها شروطا لتنمية الاقتصاد. ويتحقق نماء الأطفال على أفضل وجه عندما يكونون في حضن أسرة قادرة على أداء مهامها، أي مؤلفة من أم وأب في إطار زواج مستقر. وهذا يعني أن الأسرة عنصر لازم للتنمية الاقتصادية ومن ثم ينبغي تعزيزها وحمايتها لكي يمكن تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تدل البيانات المستمدة من شتى العلوم أيضا على أن انهيار الأسرة يضر بالاقتصاد وبالمجتمع لأنه يقلِّص الإمكانات البشرية والأخلاقية والاجتماعية ويزيد من التكاليف الاجتماعية المتكبدة.

وموجز القول هو إن الهدفين المهمّين المتمثلين في القضاء على الفقر وتعزيز الأسرة يجب ألا يُتناول أي منهما بمعزل عن الآخر. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع وأن لها حق الحماية على المجتمع وعلى الدولة. وكما قال المؤرخ المرموق ويل ديورانت فإن ”الأسرة هي الأساس الأول لكل حضارة عرفها التاريخ“.

ونحن نعتقد أن النجاح الأكبر في القضاء على الفقر سيتحقق عندما ينصب تركيز الجهود الإنمائية على تعزيز الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع.